رؤيــة
جديــدة
للجمهوريـة
ترايسي
شمعون

رؤيـــــة جديـــــدة
للجمهوريـــــة

ترايســـــي شمعـــــون

ترايسي شمعون

أتوجه إليكم اليوم وبلدنا أمام مفترق طرق مصيري.

لقد وقعنا جميعاً ضحايا طبقةٍ سياسيةٍ استغلّتْ ثقتنا وساهمت في تعميق مشاكلنا، إذ فوّتت كلّ الفرص المتاحة لتأمين حلول جدية للأزمة الخانقة التي تعيشها البلاد، وانشغلت بصراعاتها الداخليّة ومصالحها الخاصة وأجنداتها السياسيّة الضّيقة.

"كانت جميع السلطات صمّاء عمياء أمام معاناة وانتفاضة اللبنانيّين، وعلى ذلك أن ينتهي".

بعد انفجار مرفأ بيروت، الذي يعتبر ثالث أكبر انفجار غير نووي عرفته البشرية، عدتُ إلى لبنان والبلاد تشهد أسوأ انهيار إقتصادي في تاريخها، راغبةً في ربط مصيري بمصير الشعب اللبناني، إذ تعلّمت من عائلتي أن أضع لبنان أولاً.

منذ ذلك الحين، شاركتكم كلّ مشقّة وكلّ معاناة، كما شاركتكم الغضب، والظلم، والشعور بالعجز، والإحباط، والقلق، واليأس. لكنني اليوم، ورغم المآسي، أود أن أشارككم شعوراً من نوع آخر، ألا وهو الأمل، أمل حقيقي بقدرتنا على أن نعكس المسار الذي نعيش وأن نخرج معاً من ذلك الكابوس الجماعي.

"منذ سنتين، وبعد وقوع انفجار مرفأ بيروت الإجرامي، صرخت عالياً: كفى!"

"إن رغبتـــي فـــي خدمـــة الوطـــن
أمـــر ورثتـــه عـــن جـــدّي
الرئيـس السابـق كميـل شمعـون..."

"... وعن والدي داني شمعون الذي، عبر استشهاده من أجل لبنان، جسّد لي أسمى أوجه الحب الذي يمكن للمرء أن يكنّه لوطنه".

لذلك، وبدافع غيرتي على لبنان وعلى جميع اللبنانيّين من كافة المناطق اللبنانيّة، وبكل ما أُتيت به من عقل وقوى وخبرة، مسلّحة أيضا بالتزامي الشخصي بتطوير هذا البلد وإحداث تغيير فيه وإعادة الإزدهار والسيادة والكرامة لجميع اللبنانيّين، وحاملةً إرثاً سياسيّاً تميّز بالإنفتاح على مجمل الطوائف وعلى حب الوطن والاستشهاد في سبيله، أعلن بتواضع تكريس نفسي لخدمتكم وخدمة لبنان، عبر ترشّحي لمنصب **رئاسة الجمهورية اللبنانيّة**.

"مهمّة رئيس الجمهورية هي السهر على مصلحة اللبنانيّين أجمعين وحماية التعدّديّة والتنوّع اللذين يميّزان هذا الوطن".

إستعادة القيم والمبادئ

"ما نحتاجه هو العمل على تحسين بيئتنا الداخلية".

"إستعادة القيم الوطنيّة والمصداقيّة والأخلاق والتسامح والإحترام المتبادل، هي خطوة أساسيّة لخلاص بلدنا".

غالباً ما نستخلص العبر من الأزمات، وإذا كان هناك من عبرة نستخلصها من الوضع المأساوي الذي نعيشه اليوم، هي أننا نتشارك جميعاً المصير والإهتمامات ذاتها، مهما كانت طائفتنا أو مكانتنا الإجتماعيّة.

من أبسط حقوق المواطن الحصول على التعليم والرعاية الصحية والأدوية والكهرباء والوقود والإدارة السّليمة للنفايات ومياه الشفّة والأمن والإستقرار. والأهم من ذلك، هو أن ينعم هذا المواطن بالقدرة على الأمل في مستقبل أفضل لهذا البلد يتيح لنا الإستمرار بالعيش وتربية أولادنا وأحفادنا فيه.

كيـف نستعيـد الجمهوريـة

"بعد الحرب، العديد من الذين تولّوا مقاليد السلطة استخدموا مناصبهم ونفوذهم لإضعاف الدولة وتحويل المواطنين إلى أتباع".

"أنا لبنانيّة وطنيّة أسعى إلى تمثيل جميع اللبنانيّين بالتساوي".

حتى اليوم، لم نحاول إيجاد حلول لأزمة البلاد إلّا من خلال اللّجوء إلى الخارج.

الخطوة الأولى تستوجب أن نضع هويتنا الوطنية قبل كلّ شيء وأن نشعر جميعاً بلبنانيّتنا.

من الضروري أن نكون جميعاً جزءاً من الحل، ما يستوجب تفاعلاً إيجابيّاً وسليماً بين جميع الأطراف.

يستحيل لهذا البلد أن يستقيم في ظل الممارسات الإنتقاميّة والكيديّات السياسيّة الحاليّة. علينا جميعاً أن نكون منفتحين للحوار.

سلطـة قضائيـة مستقلـة

"لا يمكـن للعدالــة أن تكـون إنتقائيّـة".

"ينبغي أيضاً إعادة الاعتبار لمفاهيم الصواب والخطأ".

"أن نكـون فـي موقـع السّلطـة يعنـي أن نتولّــى زمـام المسؤوليّـة".

على اللبنانيين أن يستعيدوا إيمانهم بدولة القانون، وذلك يستوجب قبل كل شيء قضاءً مستقلاً، نزيهاً وفاعلاً، يضمن للناس المحاكمات العادلة ويضمن للقضاة عدم تدخّل أيّة جهة في عملهم، لا سيما عبر نظام ثبات وظائفهم، لتفادي المحسوبيّات والضّغوطات السّياسيّة والطّائفية.

من ناحية أخرى، وبما إنه من الصعب منع التأثيرات السّياسيّة على عملية التعيينات داخل المجالس العليا، أقترح رفع عدد القضاة المنتخبين من قبل الجسم القضائي نسبةً لعدد المعيّنين سياسيّاً.

إعـلان 4 آب يومـاً وطنيـاً

"أقترح إضافة يوم وطني رسمي إلى تقويمنا الخاص للعطلات الرسمية، في الرابع من آب من كلّ عام".

فهذا التاريخ هو يوم حداد وطني سيكون مخصّصاً لذكرى الفاجعة التي ألمّت ببيروت عام 2020، لنصلّي من أجل الضحايا والذين فقدوا أفراداً من عائلتهم، أو منزلهم، أو مركز عملهم في ذلك اليوم المشؤوم.

على الجميع أن يكونوا متساوين أمام القانون، بما فيهم العاملين في الشأن العام المنتخبين أو المعيّنين، حتى نتمكن من محاسبة الجميع على أفعالهم وحتى لا نقع مرة أخرى ضحايا الإهمال والفساد اللذين دمّرانا ودمّرا عاصمتنا.

جيـش واحد موحّـد سيـادي

"يجب أن يكون قـرار السلـم والحـرب في يد الدولـة اللبنانيّة وحدها، ويجب أن تتخذه القيـادة الشّرعيـة من دون سواهـا".

"إنّ مبدأ تسوية خلافاتنا بالوسائل العسكريّة مرفوض، فهو لا يؤدّي إلا إلى تدمير البلاد وانهيارها على الجميع".

نواجه اليوم ظرفاً تخضع فيه كلّ قراراتنا السّياسيّة لتأثيرات خارجية، مما كلّف لبنان الكثير على مستوى مصداقيته الدوليّة.

إذا كنا نريد للبنان أن يستعيد مكانته وينعم من جديد باحترام شعبه والعالم، يجب بسط سلطة الجيش اللبناني وحدها على كامل أراضيه.

نحن بحاجة ماسّة إلى استراتيجيّة دفاعيّة تحدّد قواعد الاشتباك العسكري والسّياسات المرتبطة بأمن الوطن وازدهاره، كما ينبغي تحديد سياسة خارجيّة تكون موحّدة ومتماسكة.

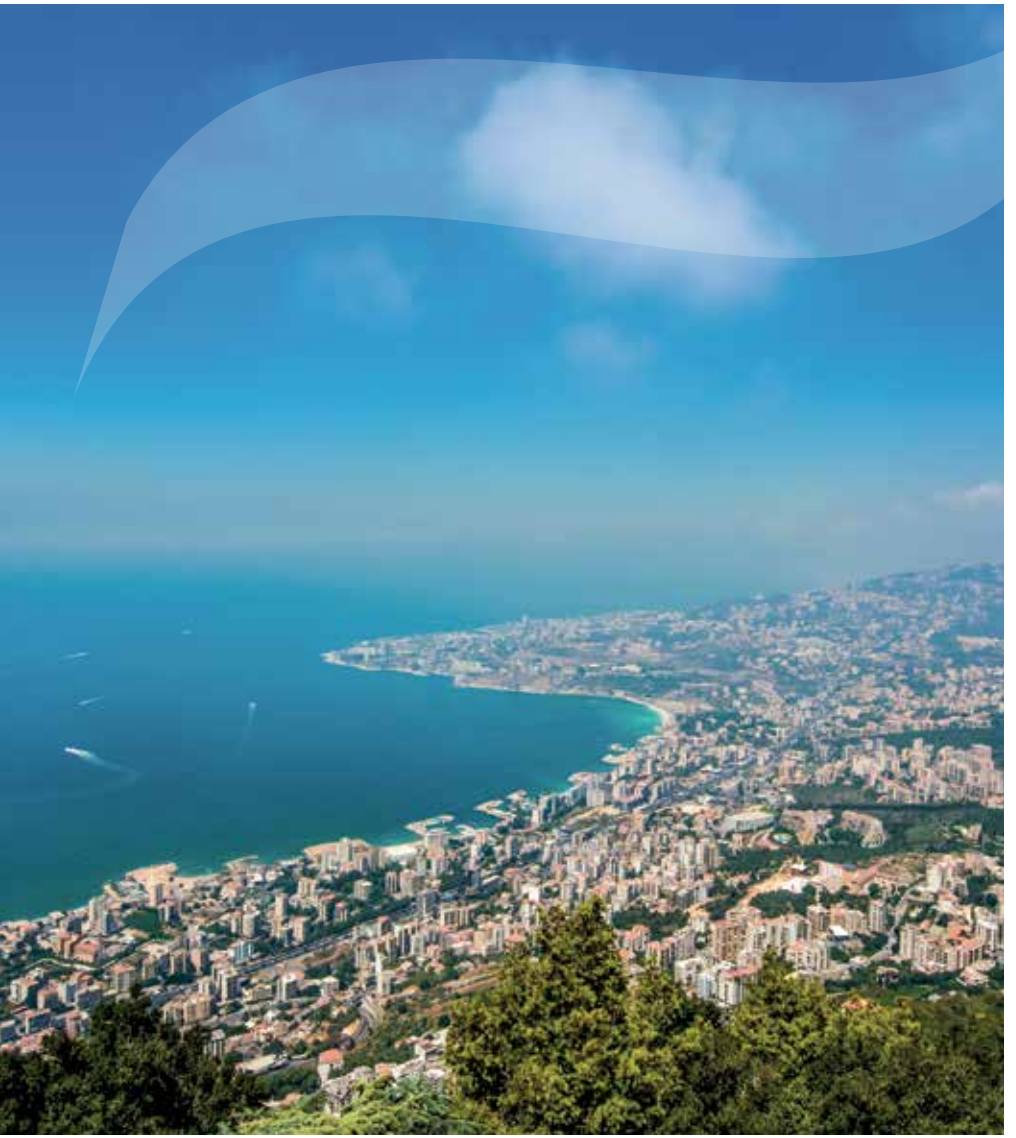

ترسيم الحدود البحريّة والبريّة

"لن أتنازل عن ثروتنا السياديّة أبداً ولا عن وحدة أراضيه".

"سألتزم بوضع حدّ للتجارة غير الشرعيّة والتهريب اللذين يستنفدان ثرواتنا الوطنيّة".

سأعمل مع دول الجوار، بشكل مباشر أو غير مباشر، عبر مندوبين نزهاء ومحايدين، على ترسيم عادل ومنصف لكافّة حدودنا البريّة والبحريّة.

سأعمل أيضاً مع الأمم المتّحدة للمصادقة على مشاريع ترسيم الحدود البريّة كما تمّ اقتراحها من قبل القوّات المسلّحة اللبنانيّة، وإنهاء هذا الملف مع دول الجوار.

العلاقـات الخارجيـة

لبنان هو بلد انفتاح وتبادل وتجارة، وبالتالي عليه المحافظة على علاقات طيّبة مع جميع البلدان.

أولويّتي هي إعادة تعزيز علاقاتنا مع العائلة العربيّة وترميم الثّقة فيما بيننا.

وبما أنّ العلاقات الجغرافيّة والاقتصاديّة التي تربطنا بسوريا هي واقع لا يمكن إنكاره، يجب أن تُبنى هذه العلاقة على قاعدة الإحترام المتبادل لسيادة كلّ من البلدين.

ستشكّل هذه القاعدة الخطوة الأولى نحو جهود مشتركة لوقف التجارة غير المشروعة وتهريب الممنوعات والمخدّرات، والسّيطرة على مختلف المعابر الحدوديّة المشتركة وفقاً للإتّفاقيّات الدوليّة.

حلـول إنسانيّـة للنازحيـن

"علينا إيجاد حلول إنسانيّة لمسألة النازحين واللاجئين على الأراضي اللبنانيّـة".

النازحـون السوريـون

ينبغي التنسيق مع الأطراف كافة بما فيها سوريا والمجتمع الدولي ومفوضيّة الأمم المتّحدة السامية لشؤون المهجّرين، من أجل ضمان عودة آمنة للاجئين السّوريين إلى وطنهم في أسرع وقت ممكن. لقد استقبل لبنان أكثر من مليون لاجىء سوري، فيما لم تتمكن الحكومات اللبنانيّة المتعاقبة حتى اليوم، من حلّ هذه المسألة.

ومن بين الإجراءات الواجب اتخاذها إعادة النظر بالمرسوم الصادر عام 2015 من قبل الحكومة اللبنانيّة الذي يرغم المفوضية السامية للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين على وقف تسجيل السّوريين النّازحين إلى لبنان، ويمنع بالتالي اللبنانيّين من معرفة العدد الدقيق للنّازحين الوافدين إلى البلاد.

من الضروري إجراء تبادل فعّال ومنتظم للبيانات مع المفوضيّة السّامية للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين بشأن عدد السّوريين الذين يدخلون ويغادرون لبنان، وذلك من أجل التحديد بدقّة مدى أهليّتهم للحصول على المساعدات الدوليّة.

علينا أيضاً حثّ الدول المانحة على تكثيف دعمها للبنان، وبالأخص للمناطق اللبنانيّة التي تأوي النّازحين السّوريين والتي هي بأمسّ الحاجة لهذا الدّعم في هذه المرحلة العصيبة.

اللاجئـون الفلسطينيّـون

سيتوجّب علينا أيضاً إيجاد حلول إنسانيّة لمسألة اللاجئين الفلسطينيين. إن عدم الاكتراث الجدّي لوضعهم لعقود طويلة أثّر سلباً على اللاجئين أنفسهم كما على أمن لبنان.

أضف إلى ذلك أنه من غير المقبول أن تكون المخيّمات التي يقطنون فيها، محرّمة على القوّات المسلّحة اللبنانيّة التي ينبغي أن تتمكّن من ممارسة مهامها على كلّ شبر من الأراضي اللبنانيّة.

الدستــور والحوكمــة

"لا يمكننـا البقـاء لأشهـر وسنيـن دون حكومـة أو رئيـس جمهوريـة".

"لا يمكننـا بعد اليوم القبول بالتمديد غير الشرعي لمجلـس النـوّاب".

من أجل ضمان حوكمة رشيدة، خاصة في ما يتعلق بالملفّات الداخلية، من الضروري إعادة النظر ببعض بنود الدستور التي تعيق حسن إدارة شؤون البلاد أو أدّت في الماضي إلى شلل على مستوى السّلطة.

التفسيرات المتعدّدة التي تحيط بتلك البنود أدّت إلى فترات طويلة من الفراغ. سأسعى إلى إيجاد حلول قانونيّة ودستوريّة لهذه الثّغرات.

نمـوذج إقتصـادي جديـد
إقتصـاد منتـج

"لبنـان بحاجـة لنمـوذج إقتصـادي جديـد".

"لن نستطيع تحقيق ازدهار إقتصادي ما لم نؤمّن جوّاً من الإستقـرار السياسـي الداخلـي".

أودّ أن أشارككم رؤيتي الإقتصاديّة لإحياء هذا البلد الذي أنوي تحقيقه بالتعاون الكامل مع الحكومة المقبلة، وعبر تحديد مسار إقتصادي جديد لوطننا.

من غير الكافي إجراء إصلاحات ماليّة وضريبيّة لإعادة بناء إقتصادنا. يجب أن نبدأ من أسفل الهرم إلى أعلاه وأن تترافق تلك الإصلاحات بخطّة إقتصاديّة خمسيّة ترتكز على نموّ مستدام قادر على خلق فرص عمل في كافّة القطاعات.

نظراً لكون لبنان بلداً صغيراً، من السهل إعادة بناء إقتصاده عبر تحديد قطاعات متخصّصة كأسواق المنتجات الراقية مثلاً، يمكن للبنان من خلالها أن يقدّم قيمة مضافة وتنافسيّة إلى العالم.

أتخيّل لبنان وطناً بخمس نجوم، قادراً على التميّز في قطاعات عدّة مثل الزراعة العضويّة والسّياحة البيئيّة والدينيّة والخدمات الفندقيّة والتكنولوجيا المتطوّرة والصناعات الخفيفة وغيرها.

على الصعيد الإقتصادي، ستشمل الخطوة الأولى إعداد ميزانيّة حديثة متعدّدة السنوات (أقصاها ثلاث)، مرتبطة بالأداء وقابلة للتعديل من أجل التمكّن من إجراء مراجعات سنويّة عليها. سيتيح ذلك وضع توقّعات طويلة الأجل من شأنها تعزيز النموّ الشّامل والمستدام.

من الواضح أن هناك حاجة ملحّة لإعادة هيكلة قطاعنا المصرفي، وللعمل على التأهّل للحصول على تمويل من صندوق النّقد الدّولي، وهي عمليّة تتطلّب شفافيّة كاملة. ستشمل هذه الخطّة إعادة هيكلة الدّين العام وحماية ثرواتنا السياديّة.

إن إعادة بناء الإقتصاد سوف يتيح لنا استقطاب الإستثمارات الأجنبية، إنما ليس قبل الموافقة على قوانين تضمن الشفافيّة الكاملة لهذه العمليّة، في كلّ مرحلة من مراحل التنفيذ.

"علينا العمل على تقديم فرص وخيارات للمواطن تتيح له استعادة قوّته الشرائيّة، وذلك من خلال تطوير إقتصاد منتج".

مكافحــة الفســاد

لقد أكّد المجتمع الدولي أنه لن يؤمّن التمويل للبنان إذا لم نبادر إلى اتخاذ تدابير إصلاحيّة جديّة وإنجاز نتائج حسيّة في ملف مكافحة الفساد.

بعد أن تم اعتماد القانون الذي يقضي بإنشاء جهاز لمكافحة الفساد، ينبغي إطلاق أنشطته من دون تأخّر، بالتزامن مع الإصلاحات المتعلّقة باستقلاليّة القضاء.

الحكومــة الرقميّــة

ستشكّل الحكومة الرقميّة أداةً أساسيّة في المعركة ضد الفساد في القطاع العام، إذ ستتيح للمواطنين وصولاً متساوياً إلى الخدمات العامة وبكلفة أقل، إلى حدّها من إمكانية الرشوة ومن تأثير ثقافة المحسوبيّات التي أدت إلى تفتيت مجتمعنا ودفعت المواطنين إلى الولاء للزعيم.

اللامركزيــة والإدارة المحليّــة

إن اللامركزية منصوص عليها في دستورنا وهناك عدة مقترحات مطروحة. سيتعيّن علينا مراجعة المشاريع المختلفة بدقّة، من أجل اختيار المشروع الأكثر قدرة على تأمين الاستقرار والازدهار للبلاد على المدى البعيد.

يتيح النظام اللامركزي نموّاً إقتصادياً مستداماً للمناطق على مساحة الوطن، كما يختصر المسافات بين المواطن والسّلطة المحليّة فيجعل هذه الأخيرة أكثر استجابة لمتطلباته وحاجاته.

إدارة الطاقـــة

شبكـة كهربائيّـة موثوقـة

إن تحديث الإقتصاد يتطلب قبل كلّ شيء شبكة كهربائيّة موثوقة. من الضروري أيضاً زيادة فعاليّة القطاع من خلال تحويل محطّات التغذية الكهربائيّة إلى الغاز.

سيتعيّن علينا ترشيد التوزيع والتعرفة والجباية من خلال تطوير النظام، من أجل الحدّ من الخسارة في الانتاجية على الشبكة والتي تصل حالياً إلى حوالي 50%.

يجب أيضاً تأمين الرقابة والإشراف على النظام من خلال استكمال تعيين أخصّائيين داخل الهيئة الوطنية لتنظيم قطاع الكهرباء. يمكن لذلك ان نستوحيه من النموذج الذي اتّبعه جهاز مكافحة الفساد في إجراء هذه التعيينات.

إستراتيجيّـة شاملـة للنفـط والغـاز

علينا أن نكون مكتفين ذاتيّاً في مجال النفط والغاز، لكننا بحاجة أيضاً إلى تطوير استراتيجيّة إقتصاديّة لإدارة هذه الموارد وجعلها قابلة للتّصدير والتّجارة على المدى البعيد.

من الضروري أن نباشر بالتّنقيب والإستخراج في البلوكات المتواجدة ضمن المناطق غير المتنازع عليها، من خلال زيادة عدد المؤسّسات المشاركة في عمليّة المناقصة.

علينا أن نضمن أن الشركات التي تمتلك حالياً إمتيازات سوف تكمل عمليات الحفر والتّنقيب.

التحـوّل إلـى الطاقـات البديلـة

مع ابتعاد العالم التدريجي عن الوقود الأحفوري والمواد الهيدروكاربونيّة، نحتاج نحن أيضاً إلى التّحول بنسبة 50%، قبل العام 2030، إلى طاقات بديلة وذلك عبر تقديم إعفاءات وحوافز ضريبيّة لكي تتمكّن الشركات من الإنتاج والإبتكار مستخدمةً الطاقة الشمسيّة أو الهيدروجينيّة وطاقة الرياح والمياه.

الأولويّـــة للميـــاه

نظرًا لكون المياه موردًا طبيعيّاً استراتيجيّاً، سوف أقترح إنشاء وزارة مستقلّة للمياه لإدارة هذا المورد الحيوي، من بين مهامها الأساسيّة ضمان بناء سدود بيئيّة، لا تلحق الضّرر بالبيئة والموائل الطبيعيّة.

من الضروري أيضاً إنشاء المزيد من المحطّات الكهرمائية. في السبعينيات من القرن الماضي، كان يتمّ إنتاج أكثر من 70% من الكهرباء في لبنان بواسطة هذا النوع من المحطّات التي انخفض عددها إلى مستوى غير مقبول. من الضّروري إعادة إحياء هذا الشكل من التّوليد الذي يرتكز على مصدر وفير للطّاقة.

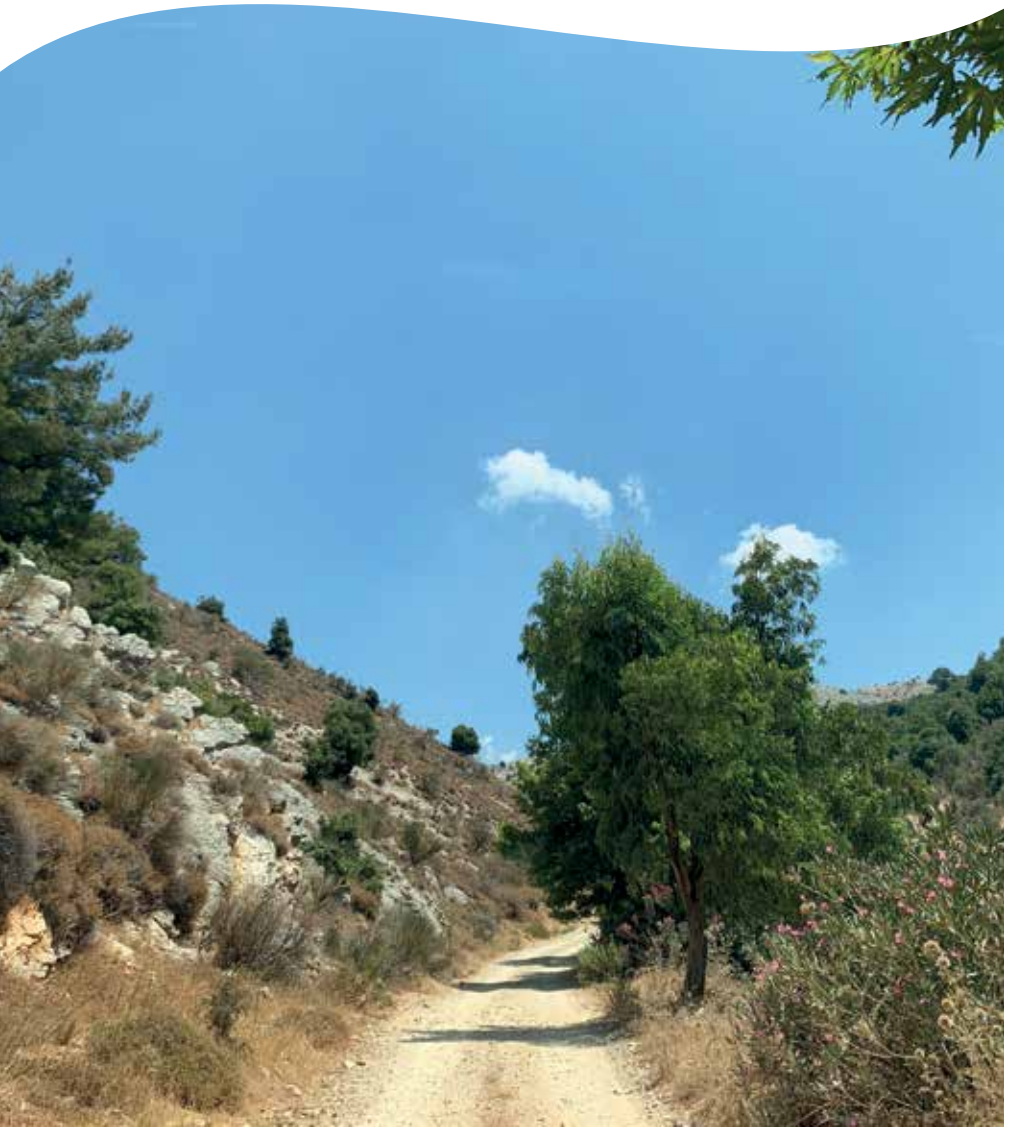

تحويـل النّفايـات إلـى طاقـة

"أصبحـت مدننـا وقرانـا مكبّـاً للنّفايـات".

إن ملف إدارة النّفايات بات كابوساً حقيقيّاً.
السجالات السياسيّة منعت وضع وتنفيذ
أي استراتيجيّة وطنيّة لمعالجة هذه المشكلة.

نظراً لصغر مساحته، يكفي وضع استراتيجيّة تقضي
بالفرز من المصدر وتحويل النّفايات إلى طاقة لحلّ
هذه المعضلة.

خطّة وطنيّة إجتماعيّة للمسنّين والشباب والمرضى

نحن بحاجة إلى استرجاع أموال الضّمان الإجتماعي، لا سيما من أجل مساعدة المسنيّن الذين بلغوا سنّ التقاعد وفقدوا كلّ مدّخراتهم بسبب الانهيار المالي.

علينا أيضاً العمل على إنعاش القطاع التّربوي وإعادته إلى ما كان عليه من مستوى عالمي على كافة الأصعدة، والتركيز على خلق فرص عمل للمتخرّجين الشباب.

الإصلاحات في القطاع العام

من الضروري أيضاً أن تلحظ خطّة الإصلاح للحكومة المقبلة، موضوع رواتب موظّفي الخدمة العامّة كما موضوع إعادة هيكلة هذا القطاع. إن إعداد ميزانيّة جديدة سيتيح لنا إعادة النّظر بسلسلة الرّتب والرّواتب لموظّفي القطاع العام، بما في ذلك عناصر القوّات المسلّحة والمؤسّسات العسكريّة، وبالتالي التعويض عن انهيار العملة والتضخّم والتّراجع في القوّة الشرائيّة.

القطـاع الصحـي

لقد تضرّر قطاع الرعاية الصحية بشدّة جرّاء الأزمة الإقتصادية الخانقة، بشقّيه العام والخاص، كما تعثّر الوصول إلى الخدمات الطبيّة والأدوية بشكل ملحوظ.

هذا القطاع بحاجة اليوم إلى تحفيز جدّي كي يعود إلى كامل قدرته التشغيليّة، وكي نتمكّن من حلّ مشكلة المتوجبات على الدولة لصالح المستشفيات.

أضف إلى ذلك أن عدداً هائلاً من الاخصّائيين العاملين في القطاع الصحّي، من أطبّاء وممرّضين، غادروا لبنان لعدم تمكّنهم من تحمّل ظروف وتكاليف العيش فيه.

"إن إنجاز هذه الخطة سوف يساهم في تنشيط كافة القطاعات وإعادة بناء الثّقة في البلاد واستقطاب الاستثمارات وبالتالي الإختصاصيين الرفيعي المستوى في كافة القطاعات، الأمر الذي سيتيح للبنان توفير أعلى معايير الجودة التي لطالما تميّز بها، وتحقيق النمو والإزدهار من جديد".

المسـاواة الجندريّـة

من الملفات التي يحتاج لبنان إلى إحداث تغيير فيها، موضوع حقوق المرأة ودورها في مجتمعنا. من الضروري إرساء المساواة بين المرأة والرجل على كافة الأصعدة، كالأجور أو فرص العمل أو الحقوق.

فالرجل والمرأة سيكونان شريكيْن في المسؤوليّات وفي الجهود المبذولة في عمليّة إعمار البلاد وإعادة الإزدهار إليها.

"أنا على ثقة أن وضع المصلحة الوطنية فوق أي مصلحة أخرى، وإعادة الإعتبار للمواطن والقضاء، سوف يحيي فينا من جديد الشعور بالكرامة الوطنيّة ويبعث فينا الأمل بمستقبل أفضل".

ما قدّمته في هذا الكتيّب ما هو إلا نبذة
عمّا يمكن أن ننجزه معاً من أجل مستقبل زاهر.
أدعو الله أن تكون هذه مجرّد بداية...

رؤيـــــة جديـــــدة
للجمهوريـــــة

tracychamoun.site